الآية السابعة: قوله: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

* والذي قبل هذه الآية: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٣ ـ ١٠٤].

* في هذه الآية يقول: ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾.

قال ابن كثير وغيره: قال مجاهد: هذا وعيد ـ يعني من الله تعالى ـ للمخالفين أوامره؛ بأن أعمالهم ستُعْرَض عليه وعلى الرسول والمؤمنين، وهذا كائن لا محالة يوم القيامة، وقد يظهر الله ذلك للناس في الدنيا.

والرؤية هنا شاملة للعلمية والبصرية.

ففي الآية: إثبات الرؤية بمعنييها: الرؤية العلمية، والرؤية البصرية.

وخلاصة ما سبق من صفتي السمع والرؤية:

أن السمع ينقسم إلى قسمين:

١ ـ سمع بمعنى الاستجابة.

٢ ـ وسمع بمعنى إدراك الصوت.

وأن إدراك الصوت ثلاثة أقسام.

وكذلك الرؤية تنقسم إلى قسمين:

١ ـ رؤية بمعنى العلم.

٢ ـ ورؤية بمعنى إدراك المبصرات.

وكل ذلك ثابت لله عز وجل.

والرؤية التي بمعنى إدراك المبصرات ثلاثة أقسام:

ـ قسم يقصد به النصر والتأييد؛ كقوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

ـ وقسم يقصد به الإحاطة والعلم؛ مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [البقرة: ٢٧١].

ـ وقسم يقصد به التهديد؛ مثل قوله: ﴿قُل لَّا تَعۡتَذِرُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكُمۡ قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡۚ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٩٤].

ما نستفيده من الناحية المسلكية في الإيمان بصفتي السمع والرؤية:

ـ أما الرؤية؛ فنستفيد من الإيمان بها الخوف والرجاء: الخوف عند المعصية؛ لأن الله يرانا. والرجاء عند الطاعة؛ لأن الله يرانا. ولا شك أنه سيثيبنا على هذا؛ فتتقوى عزائمنا بطاعة الله، وتضعف إرادتنا لمعصيته.

ـ وأما السمع؛ فالأمر فيه ظاهر؛ لأن الإنسان إذا آمن بسمع

الله؛ استلزم إيمانه كمال مراقبة الله تعالى فيما يقول خوفاً ورجاءً: خوفاً؛ فلا يقول ما يسمع الله تعالى منه من السوء؛ ورجاءً؛ فيقول الكلام الذي يرضي الله عز وجل.

● **صفة المكر والكيد والمِحال لله تعالى:**

الشرح:

ذكر المؤلف رحمه الله ثلاث صفات متقاربة في أربع آيات: المِحال، والمكر، والكيد.

الآية الأولى: في المِحال، وهي قوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣].

* أي: شديد الأخذ بالعقوبة. وقيل: إن المحال بمعنى المكر؛ أي: شديد المكر، وكأنه على هذا التفسير مأخوذ من الحيلة، وهي أن يتحيل بخصمه حتى يوقع به. وهذا المعنى ظاهر صنيع المؤلف رحمه الله؛ لأنه ذكرها في سياق آيات المكر والكيد.

والمكر؛ قال العلماء في تفسيره: إنه التوصل بالأسباب الخفية إلى الإيقاع بالخصم؛ يعني: أن تفعل أسباباً خفية فتوقع بخصمك وهو لا يحس ولا يدري، ولكنها بالنسبة لك معلومة مدبرة.

والمكر يكون في موضع مدحاً ويكون في موضع ذمّاً: فإن كان في مقابلة من يمكر؛ فهو مدح؛ لأنه يقتضي أنك أنت أقوى

منه. وإن كان في غير ذلك؛ فهو ذمٌّ ويسمى خيانة.

ولهذا لم يصف الله نفسه به إلا على سبيل المقابلة والتقييد؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ٥٠]، ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ولا يوصف الله سبحانه وتعالى به على الإطلاق؛ فلا يقال: إن الله ماكر! لا على سبيل الخبر، ولا على سبيل التسمية، ولا يقال: إنه كائد! لا على سبيل الخبر، ولا على سبيل التسمية؛ ذلك لأن هذا المعنى يكون مدحاً في حال ويكون ذمّاً في حال؛ فلا يمكن أن نصف الله به على سبيل الإطلاق.

فأما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]؛ فهذا كمال، ولهذا لم يقل: أمكر الماكرين بل قال: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾؛ فلا يكون مكره إلا خيراً، ولهذا يصح أن نصفه بذلك؛ فنقول: هو خير الماكرين. أو نصفه بصفة المكر في سبيل المقابلة؛ أي: مقابلة من يمكر به، فنقول: إن الله تعالى ماكر بالماكرين؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾.

الآية الثانية: في المكر، وهي قوله: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

* هذه نزلت في عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام، مكر به اليهود ليقتلوه، ولكن كان الله تعالى أعظم منهم مكراً، رفعه الله، وألقى شبهه على أحدهم، على الذي تولى كبره وأراد أن يقتله، فلما دخل عليه هذا الذي يريد القتل، وإذا عيسى قد رفع،

فدخل الناس، فقالوا: أنت عيسى! قال: لست عيسى! فقالوا: أنت هو! لأن الله تعالى ألقى عليه شبهه، فقتل هذا الرجل الذي كان يريد أن يقتل عيسى بن مريم؛ فكان مكره عائداً عليه، ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ﴾.

الآية الثالثة: في المكر أيضاً، وهي قوله: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ٥٠].

* هذا في قوم صالح، كان في المدينة التي كان يدعو الناس فيها إلى الله تسعة رهطٍ ـ أي: أنفار ـ ﴿تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ﴾ [النمل: ٤٩]؛ يعني: لنقتلنه بالليل، ﴿ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ﴾ [النمل: ٤٩]؛ يعني: أنهم قتلوه بالليل؛ فما يشاهدونه. لكن مكروا ومكر الله! قيل: إنهم لما خرجوا ليقتلوه، فلجؤوا إلى غار ينتظرون الليل؛ انطبق عليهم الغار، فهلكوا، وصالح وأهله لم يمسهم سوء، فيقول الله: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾.

* و﴿مَكْرًا﴾: في الموضعين منكرة للتعظيم؛ أي: مكروا مكراً عظيماً، ومكرنا مكراً أعظم.

الآية الرابعة: في الكيد، وهي قوله: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥ ـ ١٦].

* ﴿إِنَّهُمْ﴾؛ أي: كفار مكة، ﴿يَكِيدُونَ﴾ للرسول ﷺ ﴿كَيْدًا﴾ لا نظير له في التنفير منه ومن دعوته، ولكن الله تعالى يكيد كيداً أعظم وأشد.

* ﴿وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾؛ يعني: كيداً أعظم من كيدهم.

ومن كيدهم ومكرهم ما ذكره الله في سورة الأنفال: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠]: ثلاثة آراء[1]:

١ ـ ﴿يثبتوك﴾؛ يعني: يحبسوك.

٢ ـ ﴿يقتلوك﴾؛ يعني: يعدموك.

٣ ـ ﴿يخرجوك﴾؛ يعني: يطردوك.

وكان رأي القتل أفضل الآراء عندهم بمشورة إبليس؛ لأن إبليس جاءهم بصورة شيخ نجدي، وقال لهم: انتخبوا عشرة شبان من عشر قبائل من قريش، وأعطوا كل واحد سيفاً، ثم يعمدون إلى محمد ﷺ، فيقتلونه قتلة رجل واحد، فيضيع دمه في القبائل؛ فلا تستطيع بنو هاشم أن تقتل واحداً من هؤلاء الشبان، وحينئذ يلجؤون إلى الدية، فتسلمون منه. فقالوا: هذا الرأي!! وأجمعوا على ذلك[2]. ولكنهم مكروا مكراً والله تعالى يمكر خيراً منه؛ قال الله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]؛ فما حصل لهم الذي يريدون! بل إن الرسول عليه الصلاة

(١) انظر: «الدر المنثور» (٣/ ٣٢٤).

(٢) انظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٤٢٧)، و«الدر المنثور» (٣/ ٣٢٤)، وقد عزاه السيوطي لابن إسحاق وابن جرير وابن أبي حاتم وأبو نعيم والبيهقي في «الدلائل» عن ابن عباس.

والسلام خرج من بيته، يذر التراب على رؤوس العشرة هؤلاء، ويقرأ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٩]؛ فكانوا ينتظرون الرسول عليه الصلاة والسلام يخرج، فخرج من بينهم، ولم يشعروا به(١).

إذاً؛ صار مكر الله عز وجل أعظم من مكرهم؛ لأنه أنجى رسوله منهم وهاجر.

* قال هنا: ﴿يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥ ـ ١٦]، والتنكير فيها للتعظيم، وكان كيد الله عز وجل أعظم من كيدهم.

وهكذا يكيد الله عز وجل لكل من انتصر لدينه؛ فإنه يكيد له ويؤيده؛ قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦]؛ يعني: عملنا عملاً حصل به مقصوده دون أن يشعر به أحد.

وهذا من فضل الله عز وجل على المرء: أن يقيه شر خصمه على وجه الكيد والمكر على هذا الخصم الذي أراد الإيقاع به.

فإن قلت: ما هو تعريف المكر والكيد والمِحَال؟

فالجواب: تعريفها عند أهل العلم: التوصل بالأسباب الخفية إلى الإيقاع بالخصم؛ يعني: أن توقع بخصمك بأسباب خفية لا يدري عنها.

وهي في محلها صفة كمال يحمد عليها، وفي غير محلها

---

(١) مرسل بسند صحيح عن محمد بن كعب القرظي، انظر: «السيرة النبوية الصحيحة» للدكتور أكرم ضياء العمري (١/٢٠٧)، وانظر: «الطبقات» لابن سعد (١/٢٢٨).

صفة نقص يذم عليها.

ويذكر أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما بارز عمرو بن ود ـ والفائدة من المبارزة أنه إذا غلب أحدهما انكسرت قلوب خصومه ـ، فلما خرج عمرو؛ صرخ علي: ما خرجت لأُبارز رجلين. فالتفت عمرو، فلما التفت؛ ضربه علي رضي الله عنه على رقبته حتى أطاح برأسه[1]!

هذا خداع، لكنه جائز، ويحمد عليه؛ لأنه في موضعه؛ فإن هذا الرجل ما خرج ليكرم علي بن أبي طالب ويهنئه، ولكنه خرج ليقتله؛ فكاد له علي بذلك.

والمكر والكيد والمحال من صفات الله الفعلية التي لا يوصف بها على سبيل الإطلاق؛ لأنها تكون مدحاً في حال، وذمّاً في حال؛ فيوصف بها حين تكون مدحاً، ولا يوصف بها إذا لم تكن مدحاً؛ فيقال: الله خير الماكرين، خير الكائدين، أو يقال: الله ماكر بالماكرين، خادع لمن يخادعه.

والاستهزاء من هذا الباب؛ فلا يصح أن نخبر عن الله بأنه مستهزىء على الإطلاق؛ لأن الاستهزاء نوع من اللعب، وهو منفي عن الله؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]، لكن في مقابلة من يستهزىء به يكون

---

(١) انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٥٧٧ ـ الطبعة الجديدة/ مكتبة المعارف) للشيخ الألباني.

كمالاً؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]؛ قال الله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

فأهل السنة والجماعة يثبتون هذه المعاني لله عز وجل على سبيل الحقيقة.

لكن أهل التحريف يقولون: لا يمكن أن يوصف الله بها أبداً، لكن ذكر مكر الله ومكرهم من باب المشاكلة اللفظية، والمعنى مختلف؛ مثل: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].

ونحن نقول لهم: هذا خِلاف ظاهر النص، وخِلاف إجماع السلف.

وقد قلنا سابقاً: إذا قال قائل: ائت لنا بقول لأبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي يقولون فيه: إن المراد بالمكر والكيد والاستهزاء والخداع الحقيقة!

فنقول لهم: نعم؛ هم قرؤوا القرآن وآمنوا به، وكونهم لم ينقلوا هذا المعنى المتبادر إلى معنى آخر؛ يدل على أنهم أقروا به، وأن هذا إجماع، ولهذا يكفينا أن نقول في الإجماع: لم ينقل عن واحد منهم خلاف ظاهر الكلام، وأنه فسر الرضى بالثواب، أو الكيد بالعقوبة... ونحو ذلك.

وهذه الشبهة ربما يوردها علينا أحد من الناس؛ يقولون: أنتم تقولون: هذا إجماع السلف؛ أين إجماعهم؟

نقول: عدم نقل ما يخالف ظاهرها عنهم دليل الإجماع.

ما نستفيده من الناحية المسلكية في إثبات صفة المكر والكيد والمحال:

المكر: يستفيد به الإنسان بالنسبة للأمر المسلكي مراقبة الله سبحانه وتعالى، وعدم التحيل على محارمه، وما أكثر المتحيلين على المحارم! فهؤلاء المتحيلون على المحارم، إذا علموا أن الله تعالى خير منهم مكراً، وأسرع منهم مكراً؛ فإن ذلك يستلزم أن ينتهوا عن المكر.

ربما يفعل الإنسان شيئاً فيما يبدو للناس أنه جائز لا بأس به، لكنه عند الله ليس بجائز، فيخاف، ويحذر.

وهذا له أمثلة كثيرة جدّاً في البيوع والأنكحة وغيرهما:

مثال ذلك في البيوع: رجل جاء إلى آخر؛ قال: أقرضني عشرة آلاف درهم. قال: لا أُقرضك إلا باثني عشر ألفاً! وهذا رباً وحرام سيتجنبه لأنه يعرف أنه ربا صريح! لكن باع عليه سلعة باثني عشر ألفاً مؤجلة إلى سنة بيعاً تاماً، وكتبت الوثيقة بينهما، ثم إن البائع أتى إلى المشتري، وقال: بعنيه بعشرة آلاف نقداً. فقال: بعتك إياه. وكتبوا بينهما وثيقة بالبيع!

فظاهر هذا البيع الصحة، ولكن نقول: هذه حيلة؛ فإن هذا لما عرف أنه لا يجوز أن يعطيه عشرة آلاف باثني عشر ألفاً؛ قال: أبيع السلعة عليه باثني عشر، وأشتريها نقداً بعشرة.

ربما يستمر الإنسان في هذه المعاملة لأنها أمام الناس معاملة ليس فيها شيء، لكنها عند الله تحيل على محارمه، وقد يملي الله تعالى لهذا الظالم، حتى إذا أخذه لم يفلته؛ يعني: يتركه ينمو ماله ويزداد وينمو بهذا الربا، لكن إذا أخذه لم يفلته، وتكون هذه الأشياء خسارة عليه فيما بعد، ومآله إلى الإفلاس، ومن الكلمات المشهورة على ألسنة الناس: من عاش في الحيلة مات فقيراً.

مثال في الأنكحة: امرأة طلقها زوجها ثلاثاً؛ فلا تحل له إلا بعد زوج، فجاء صديق له، فتزوجها بشرط أنه متى حللها ـ يعني: متى جامعها ـ طلقها، ففعل؛ تزوج بعقد وشهود ومهر، ودخل عليها، وجامعها، ثم طلقها، ولما طلقها؛ أتت بالعدة، وتزوجها الأول؛ فإنها ظاهراً تحل للزوج الأول، لكنها باطناً لا تحل؛ لأن هذه حيلة.

فمتى علمنا أن الله أسرع مكراً، وأن الله خير الماكرين؛ أوجب لنا ذلك أن نبتعد غاية البعد عن التحيل على محارم الله.

* * *

● **صفة العفو والمغفرة والرحمة والعزة والقدرة:**

الشرح:

ذكر المؤلف رحمه الله أربع آيات في صفة العفو والقدرة والمغفرة والرحمة والعزة:

الآية الأولى: في العفو والقدرة: قوله: ﴿إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ

﴿أَوْ تَعْفُواْ عَن سُوٓءٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوّٗا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩].

* يعني: إن تفعلوا خيراً، فتبدوه؛ أي: تظهروه للناس، ﴿أَوْ تُخْفُوهُ﴾؛ يعني: عن الناس؛ فإن الله تعالى يعلمه، ولا يخفى عليه شيء.

وفي الآية الثانية: ﴿إِن تُبْدُواْ شَيْـًٔا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٥٤]، وهذا أعم؛ يشمل الخير والشر وما ليس بخير ولا شر.

ولكل آية مكانها ومناسبتها لمن تأمل.

* وقوله: ﴿أَوْ تَعْفُواْ عَن سُوٓءٖ﴾: العفو: هو التجاوز عن العقوبة؛ فإذا أساء إليك إنسان، فعفوت عنه؛ فإن الله سبحانه وتعالى يعلم ذلك.

ولكن العفو يشترط للثناء على فاعله أن يكون مقروناً بالإصلاح؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، وذلك أن العفو قد يكون سبباً للزيادة في الطغيان والعدوان، وقد يكون سبباً للانتهاء عن ذلك، وقد لا يزيد المعتدي ولا ينقصه.

١ ـ فإذا كان سبباً للزيادة في الطغيان؛ كان العفو هنا مذموماً، وربما يكون ممنوعاً؛ مثل أن نعفوا عن هذا المجرم، ونعلم ـ أو يغلب على الظن ـ أنه يذهب فيجرم إجراماً أكبر؛ فهنا لا يمدح العافي عنه، بل يذم.

٢ ـ وقد يكون العفو سبباً للانتهاء عن العدوان؛ بحيث يخجل ويقول: هذا الذي عفا عني لا يمكن أن أعتدي عليه مرة أخرى، ولا على أحد غيره. فيخجل أن يكون هو من المعتدين، وهذا الرجل من العافين؛ فالعفو هنا محمود ومطلوب، وقد يكون واجباً.

٣ ـ وقد يكون العفو لا يؤثر لا ازدياداً ولا نقصاً؛ فهو أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

* وهنا يقول تعالى: ﴿أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾؛ يعني: إذا عفوتم عن السوء؛ عفا الله عنكم، ويؤخذ هذا الحكم من الجواب: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾؛ يعني: فيعفو عنكم مع قدرته على الانتقام منكم وجمع الله تعالى هنا بين العفو والقدير؛ لأن كمال العفو أن يكون عن قدرة. أما العفو الذي يكون عن عجز؛ فهذا لا يمدح فاعله؛ لأنه عاجز عن الأخذ بالثأر. وأما العفو الذي لا يكون مع قدرة؛ فقد يُمدح، لكنه ليس عفواً كاملاً، بل العفو الكامل ما كان عن قدرة.

ولهذا جمع الله تعالى بين هذين الاسمين (العفو) و(القدير):

فالعفو: هو المتجاوز عن سيئات عباده، والغالب أن العفو يكون عن ترك الواجبات، والمغفرة عن فعل المحرمات.

والقدير: ذو القدرة، وهي صفة يتمكن بها الفاعل من الفعل بدون عجز.

وهذان الاسمان يتضمنان صفتين، وهما: العفو، والقدرة.

الآية الثانية: في المغفرة والرحمة: قوله: ﴿وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢].

* هذه الآية نزلت في أبي بكر رضي الله عنه، وذلك أن مسطح بن أُثاثة رضي الله عنه كان ابن خالة أبي بكر، وكان ممن تكلموا في الإفك.

وقصة الإفك[1]: أن قوماً من المنافقين تكلموا في عرض عائشة رضي الله عنها، وليس والله قصدهم عائشة، لكن قصدهم رسول الله ﷺ: أن يدنسوا فراشه، وأن يلحقوه العار والعياذ بالله! ولكن الله ـ ولله الحمد ـ فضحهم، وقال: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١].

تكلموا فيها، وكان أكثر من تكلم فيها المنافقون، وتكلم فيها نفر من الصحابة رضي الله عنهم معروفون بالصلاح، ومنهم مسطح بن أُثاثة، فلما تكلم فيها، وكان هذا من أكبر القطيعة ـ قطيعة الرحم ـ أن يتكلم إنسان في قريبه بما يخدش كرامته، لا سيما وأن ذلك في أم المؤمنين زوجة رسول الله ﷺ؛ أقسم أبو بكر ألا ينفق عليه، وكان أبو بكر هو الذي ينفق عليه، فقال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ

(١) قصة الإفك رواها البخاري (٤٧٥٠، ٤٧٥٧)، ومسلم (٢٧٧٠)؛ عن عائشة رضي الله عنها.

﴿وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ـ وكل هذه الأوصاف ثابتة في حق مسطح؛ فهو قريب ومسكين ومهاجر ـ ﴿وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢]؛ فقال أبو بكر رضي الله عنه: بلى والله؛ نحب أن يغفر الله لنا! فرد عليه النفقة.

هذا هو ما نزلت فيه الآية.

* أما تفسيرها؛ فقوله: ﴿وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟﴾: اللام لام الأمر، وسكنت لأنها أتت بعد الواو، ولام الأمر تسكن إذا وقعت بعد الواو ـ كما هنا ـ أو بعد الفاء أو بعد (ثم): قال الله تعالى: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]؛ هذا إذا كانت لام أمر، أما إذا كانت لام تعليل؛ فإنها تبقى مكسورة، لا تسكن، وإن وليت هذه الحروف.

* قوله: ﴿وليعفوا﴾؛ يعني: يتجاوزوا عن الأخذ بالذنب.

* ﴿وليصفحوا﴾؛ يعني: يعرضوا عن هذا الأمر، ولا يتكلموا فيه؛ مأخوذ من صفحة العنق، وهي جانبه؛ لأن الإنسان إذا أعرض؛ فالذي يبدو منه صفحة العنق.

والفرق بين العفو والصفح: أن الإنسان قد يعفو ولا يصفح، بل يذكر هذا العدوان وهذه الإساءة، لكنه لا يأخذ بالذنب؛ فالصفح أبلغ من مجرد العفو.

* وقوله: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾: ﴿أَلَا﴾: للعرض،

والجواب: بلى نحب ذلك؛ فإذا كنا نحب أن يغفر الله لنا؛ فلنتعرض لأسباب المغفرة.

* ثم قال: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾: ﴿غَفُورٌ﴾ هذه إما أن تكون اسم فاعل للمبالغة، وإما أن تكون صفةً مشبهةً؛ فإذا كانت صفة مشبهة؛ فهي دالة على الوصف اللازم الثابت، هذا هو مقتضى الصفة المشبهة، وإن كانت اسم فاعل محولاً إلى صيغة التكثير؛ كانت دالة على وقوع المغفرة من الله بكثرة.

وبعد هذا نقول: إنها جامعة بين الأمرين، فهي صفة مشبهة؛ لأن المغفرة صفة دائمة لله عز وجل، وهي أيضاً فعل يقع بكثرة؛ فما أكثر مغفرة الله عز وجل! وما أعظمها!

* وقوله: ﴿رَّحِيمٌ﴾: هذه أيضاً اسم فاعل محول إلى صيغة المبالغة، وأصل اسم الفاعل من رحم: راحم، لكن حول إلى رحيم لكثرة رحمة الله عز وجل وكثرة من يرحمهم الله عز وجل.

والله سبحانه وتعالى يقرن بين هذين الاسمين؛ لأنهما دالان على معنىً متشابه؛ ففي المغفرة زوال المكروب وآثار الذنب، وفي الرحمة حصول المطلوب؛ كما قال الله تعالى للجنة: «أنت رحمتي أرحم بك من أشاء»[(١)].

الآية الثالثة: في العزة، وهي قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

---

(١) رواه: البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦)؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

* هذه الآية نزلت في مقابلة قول المنافقين: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]؛ يريدون أنهم الأعز، وأن رسول الله والمؤمنين الأذلون، فبين الله تعالى أنه لا عزة لهم، فضلاً عن أن يكونوا هم الأعزون، وأن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين.

ومقتضى قول المنافقين أن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم والمؤمنين هم الذين يخرجون المنافقين؛ لأنهم أهل العزة، والمنافقين أهل الذلة، ولهذا كانوا يحسبون كل صيحة عليهم، وذلك لذلهم وهلعهم، وكانوا إذا لقوا الذين آمنوا؛ قالوا: آمنا؛ خوفاً وجبناً، وإذا خلوا إلى شياطينهم؛ قالوا: إنا معكم، إنما نحن مستهزئون! وهذا غاية الذل.

أما المؤمنون؛ فكانوا أعزاء بدينهم؛ قال الله عنهم في مجادلة أهل الكتاب: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، فيعلنونها صريحة، لا يخافون في الله لومة لائم.

* وفي هذه الآية الكريمة إثبات العزة لله سبحانه وتعالى.

وذكر أهل العلم أن العزة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: عزة القدر، وعزة القهر، وعزة الامتناع:

١ ـ فعزة القدر: معناه أن الله تعالى ذو قدر عزيز؛ يعني: لا نظير له.

٢ ـ وعزة القهر: هي عزة الغلبة؛ يعني: أنه غالب كل شيء،

قاهر كل شيء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [صٓ: ٢٣]؛ يعني: غلبني في الخطاب. فالله سبحانه عزيز لا غالب له بل هو غالب كل شيء.

٣ ـ وعزة الامتناع: وهي أن الله تعالى يمتنع أن يناله سوء أو نقص؛ فهو مأخوذ من القوة والصلابة، ومنه قولهم: أرض عزاز؛ يعني: قوية شديدة.

هذه معاني العزة التي أثبتها الله تعالى لنفسه، وهي تدل على كمال قهره وسلطانه، وعلى كمال صفاته، وعلى تمام تنزهه عن النقص.

تدل على كمال قهره وسلطانه في عزة القهر.

وعلى تمام صفاته وكمالها وأنه لا مثيل لها في عزة القدر.

وعلى تمام تنزهه عن العيب والنقص في عزة الامتناع.

* قوله: ﴿وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ يعني: أن الرسول ﷺ له عزة، وللمؤمنين أيضاً عزة وغلبة.

* ولكن يجب أن نعلم أن العزة التي أثبتها الله لرسوله وللمؤمنين ليست كعزة الله؛ فإن عزة الرسول عليه الصلاة والسلام والمؤمنين قد يشوبها ذلة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، وقد يغلبون أحياناً لحكمة يريدها الله عز وجل؛ ففي أُحد لم يحصل لهم تمام العزة؛ لأنهم غلبوا في النهاية لحكم عظيمة، وكذلك في حنين ولوا مدبرين، ولم يبق مع

النبي ﷺ من اثني عشر ألفاً إلا نحو مئة رجل[1]. هذا أيضاً فقد للعزة، لكنه مؤقت. أما عزة الله عز وجل؛ فلا يمكن أبداً أن تفقد.

وبهذا عرفنا أن العزة التي أثبتها الله لرسوله وللمؤمنين ليست كالعزة التي أثبتها لنفسه.

وهذا أيضاً يمكن أن يؤخذ من القاعدة العامة، وهي أنه: لا يلزم من اتفاق الاسمين أن يتماثل المسميان، ولا من اتفاق الصفتين أن يتماثل الموصوفان.

الآية الرابعة: في العزة أيضاً، وهي قوله عن إبليس: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [صَ: ٨٢].

* الباء هنا للقسم، لكنه اختار القسم بالعزة دون غيرها من الصفات؛ لأن المقام مقام مغالبة، فكأنه قال: بعزتك التي تغلب بها مَن سواك لأُغوين هؤلاء وأُسيطر عليهم ـ يعني: بني آدم ـ حتى يخرجوا من الرشد إلى الغي.

ويُستثنى من هذا عباد الله المخلصون؛ فإن إبليس لا يستطيع أن يغويهم؛ كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ ﴾ [الحجر: ٤٢].

ففي هاتين الآيتين إثبات العزة لله.

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٢٩).

وفي الآية الثانية إثبات أن الشيطان يقر بصفات الله!

فكيف نجد من بني آدم من ينكر صفات الله أو بعضها، أيكون الشيطان أعلم بالله وأعقل مسلكاً من هؤلاء النفاة؟!

ما نستفيده من الناحية المسلكية:

- في العفو والصفح: هو أننا إذا علمنا أن الله عَفُوٌّ، وأنه قدير؛ أوجب لنا ذلك أن نسأله العفو دائماً، وأن نرجو منه العفو عما حصل منا من التقصير في الواجب.

- أما العزة أيضاً: نقول: إذا علمنا أن الله عزيز؛ فإننا لا يمكن أن نفعل فعلاً نحارب الله فيه.

مثلاً: الإنسان المرابي معاملته مع الله المحاربة: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]. إذا علمنا أن الله ذو عزة لا يغلب، فإنه لا يمكننا أن نقدم على محاربة الله عز وجل.

قطع الطريق محاربة: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]؛ فإذا علمنا أن قطع الطريق محاربة الله، وأن العزة لله؛ امتنعنا عن هذا العمل؛ لأن الله هو الغالب.

ويمكن أن نقول فيها فائدة من الناحية المسلكية أيضاً، وهي أن الإنسان المؤمن ينبغي له أن يكون عزيزاً في دينه؛ بحيث لا يذل

أمام أحدٍ من الناس، كائناً من كان؛ إلا على المؤمنين، فيكون عزيزاً على الكافرين، ذليلاً على المؤمنين.

* * *

● **إثبات الاسم لله:**

الشرح:

ذكر المؤلف رحمه الله آية في إثبات الاسم لله تعالى، وآيات أخرى كثيرة في تنزيه الله تعالى ونفي المثيل عنه.

آية إثبات الاسم: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِى ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨].

* ﴿تَبَٰرَكَ﴾: قال العلماء: معناها: تعالى وتعاظم إن وصف بها الله؛ كقوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وإن وصف بها اسم الله؛ كان معناها: أن البركة تكون باسم الله؛ أي أن اسم الله إذا صاحب شيئاً؛ صارت فيه البركة.

ولهذا جاء في الحديث: «كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه بـ«بسم الله» فهو أبتر»؛[1] أي: ناقص البركة.

---

(١) روي هذا الحديث بألفاظ متعددة ومجموع رواياته يقضي بأنه حسن أو صحيح لغيره، وقد صححه غير واحد من الأئمة، وأعله آخرون. وانظر: «مسند الإمام أحمد» تحقيق أحمد شاكر (٨٦٩٧)، و«صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان» تحقيق شعيب الأرناؤوط (١/ ١٧٣)، و«إرواء الغليل» (١ و ٢).